الأمم المتحدة

A/C.5/73/SR.22

# الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
9 January 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الخامسة**

**محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

*الرئيس:* السيد بيرد ..... (أستراليا)

*نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد سيني*

المحتويات

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

البند ١٤١ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية *(تابع)*

*تعديلات على النظامين الأساسي والإداري للموظفين*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-21562 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

*افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.*

**البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين** (A/73/491 و A/73/620)

١ - **السيد راماناثان** (المراقب المالي بالنيابة): عرض تقرير الأداء الأول للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين عن فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/73/491)، فقال إن التقرير يشير إلى التسويات المطلوبة في نهاية السنة الأولى من فترة السنتين، نتيجة للتغيرات التي طرأت على معدلات التضخم وأسعار الصرف والتكاليف القياسية ومعدلات الشواغر المفترضة في حساب الاعتماد الأولي. وتعكس التقديرات المنقّحة للآلية انخفاضا قدره ٣٠٣ ٥٠٠ دولار مقارنة بالميزانية المعتمدة البالغة ١٩٦ مليون دولار لفترة السنتين، وذلك نتيجة لانخفاضات تُعزى إلى تغيرات في معدلات الشواغر وأسعار الصرف، يُقابلها جزئيا زيادات في التكاليف القياسية ومعدلات التضخم.

٢ - **السيد سيني** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بالموضوع (A/73/620)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على الاعتماد المنقّح المقترح للآلية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ والبالغ ١٩٥ ٧٢٠ ٦٠٠ دولار، مما يعكس انخفاضا صافيا إجماليا قدره ٣٠٣ ٥٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد الأولي الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٧٢/٢٥٨ باء.

٣ - **السيد السيد** (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تحيط علما بالاعتماد المنقّح المقترح للآلية وكذلك الاستنتاجات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الآلية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/73/5/Add.15). ورأى أن التنفيذ الآني لتوصيات المجلس أمر ضروري.

٤ - وأضاف قائلا إن الجمعية العامة وافقت بموجب قرارها ٧٢/٢٥٨ باء على ميزانية منقحة للآلية نتيجة للثغرات التي تم تحديدها في مقترح الميزانية الأولي. وذكر أن التأخير في الموافقة على الموارد اللازمة للآلية يمكن مع ذلك أن يكون قد قوّض قدرتها على الوفاء بولايتها في الوقت المناسب. وعملا بذلك القرار أيضا، أنشئت وظيفة برتبة مد-١ لتعزيز المهام الإدارية في أروشا. وأكد أن الأمين العام يجب أن يملأ هذه الوظيفة على سبيل الأولوية. وأشار إلى أن أي تغييرات في الولايات المتعلقة بالموارد المعتمدة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بموقع الوظائف، هي من صلاحيات الجمعية العامة حصرا، وأن الأمين العام يجب أن يكفل الامتثال في هذا الصدد.

٥ - وتابع قائلا إن الغرض من المهام المختلفة التي يضطلع بها كل من رئيس الآلية ومدعيها العام ورئيس قلمها، على النحو المدوّن في نظامها الأساسي، هو كفالة التنفيذ الفعال لولايتها. ويجب على كل من هؤلاء الموظفين التصرف في نطاق ولايته الفردية.

٦ - **السيدة نالوانجا** (أوغندا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن المجموعة تؤيد الاعتماد المنقّح الذي اقترحه الأمين العام للآلية. وأكدت أن المجموعة تثني على الجهود التي تبذلها الآلية لتنفيذ ميزانيتها، ولا سيما لملء الوظائف الثابتة والمؤقتة الشاغرة التي اعتُمدت في تموز/يوليه ٢٠١٨. وذكرت أنها ستلتمس مزيدا من المعلومات عن حالة الجهود المبذولة لملء الوظيفة برتبة مد-١ التي سيكون مقرها في أروشا، وأنها تتوقع أن تُبذل هذه الجهود في الوقت المناسب، مع مراعاة ضرورة تحقيق التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل. وأشارت إلى أن المجموعة تثني أيضًا على الآلية لتنظيمها يومًا سنويًا مفتوحًا للمنظمات الدولية في أروشا، مما يتيح فرصة للمنظمات الدولية والإقليمية والإدارات الحكومية وعامة الجمهور والأكاديميين لفهم العمل الأساسي الذي تضطلع به الآلية والمنظمات الدولية الأخرى الموجودة في أروشا. وأعربت عن تقدير المجموعة لما قدمه رئيس الآلية المنتهية ولايته من إسهامات في أعمال الآلية وفي العدالة الجنائية الدولية بوجه عام. واختتمت كلامها بالقول إن المجموعة تأمل في أن يواصل خلفه كفالة التعاون الفعال بين الآلية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة.

**البند ١٤١ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية** *(تابع)*

*تعديلات على النظامين الأساسي والإداري للموظفين* (A/73/378 و A/73/622)

٧ - **السيدة لوبيز** (الأمينة العامة المساعِدة لإدارة الموارد البشرية): عرضت تقرير الأمين العام عن تعديلات النظامين الإداري والأساسي للموظفين (A/73/378)، فقالت إن التعديلات الواردة في التقرير سترسي الأساس من أجل وضع إطار مبسَّط ولامركزي لتفويض السلطة، الأمر الذي بدوره سيجعل المنظمة أقل بيروقراطية وسيعجّل باتخاذ القرارات، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام عن الإصلاح الإداري (A/72/492). وذكرت أن الهدف

الرئيسي من استعراض إطار سياسات الموارد البشرية، بما في ذلك النظامان الأساسي والإداري للموظفين وجميع المنشورات الإدارية، الذي أجري عملا بقراري الجمعية العامة ٧٢/٢٦٦ ألف وباء، كان جعل هذه السياسات أكثر إيجازا وأيسر للقراءة والفهم بالنسبة للمديرين والموظفين. ورأت أن الإطار المبسّط الناجم عن ذلك سيفضي إلى تقليل الحاجة إلى المشورة في مجال السياسات وتفسيرها؛ وتمكين المديرين من ممارسة السلطة المفوضة إليهم؛ والتقليل من البيروقراطية إلى أدنى حد؛ وتسريع العمليات؛ وتعزيز الشفافية؛ وتعزيز مساءلة المديرين، وهي نتائج تدعم الإصلاحات الإدارية التي يضطلع بها الأمين العام. وأشارت إلى أن التقرير (A/73/378) هو نتيجة للتنسيق الواسع النطاق مع الخبراء والممارسين في مجال سياسات الموارد البشرية داخل مكتب إدارة الموارد البشرية وعلى نطاق الأمانة العامة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، وكذلك مع ممثلي الموظفين.

٨ - **السيد سيني** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بالموضوع (A/73/622)، فقال إن التغييرات التي اقترحها الأمين العام واسعة النطاق، حيث تشمل مجموعة من جوانب الإطار التنظيمي لإدارة الموارد البشرية. وتعكس بعض التعديلات المقترحة تأثيرَ مختلف قرارات الجمعية العامة فيما يتعلق بمرتبات الموظفين وشروط خدمتهم، وفقاً لتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية؛ وتعتَبِر اللجنة الاستشارية أن هذه التغييرات غير إشكالية. ومع ذلك، تعتبر اللجنة الاستشارية أن التقرير يتضمن تعديلات على السياسات كان ينبغي اقتراحها في تقارير الأمين العام عن إصلاح سياسات الموارد البشرية؛ وتغييراتٍ يبدو أنها تتعارض مع الفهم المتمثل في أنه يتعين إيراد المبادئ العامة المتعلقة بالموارد البشرية في النظام الأساسي للموظفين في حين يتعين إدراج الأحكام الأكثر تفصيلا في النظام الإداري للموظفين والتعليمات الإدارية ذات الصلة؛ وصياغة مقترحة تنص على استثناءات تنطوي على استحداثِ زيادةٍ في السلطة التقديرية ودرجة من الغموض؛ وتغييرات تحريرية وتغييرات في طريقة العرض قد يترتب عليها آثار في السياسة العامة. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم تقريرا معدلا بشأن التعديلات المقتَرح إدخالها على النظامين الأساسي والإداري للموظفين، يعرض بشكلٍ منفصل التعديلات اللازمة لكفالة الاتساق مع قرارات الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بالموارد البشرية. وترى اللجنة الاستشارية أيضا أن التقارير المقبلة ينبغي أن تشير بشكل أوضح إلى الأساس المنطقي الذي تستند إليه جميع التغييرات المقترحة.

*رُفعت الجلسة الساعة ١٠:٣٠.*